ويذكر أن الدولة اليهودية كانت تحصل، قبل الاحتلال في ١٩٦٧، على أكثر من ٦٠٪ من مياه الضفّة الغربية، إذ كانت تستغل مياه المناطق الجوفية الغربية والشمالية من مصادر تقع داخل حدود العام ١٩٤٨. فإذا ما أضيف ٢٠٠ مليون متر مكعب، وهي الكمية التي تحصل عليها من نهر الاردن، ترتفع النسبة إلى أكثر من ٨٠٪. في هذه الأثناء، لا تسمح سلطات الاحتلال للعرب بسحب أكثر من ٢٤ مليون متر مكعب سنوياً من الآبار الواقعة في المنطقتين الغربية والشمالية، ويذهب المتبقّي لخدمة المستوطنات اليهودية وإسرائيل ذاتها.

لا شك أن هذا الواقع يضع سكان الأرض المحتلةالفلسطينيين «تحت رحمة» إسرائيل، على حد تعبير رئيس بلدية رام الله كريم خلف. فقد تم إقامة مستوطنة يهودية تلاصق خط الأنابيب الرئيسي الذي تُنقل عبره المياه إلى رام الله، وتبع ذلك إنشاء ثكنة عسكرية بالقرب من خزانات مياه رام الله حيث لم تعد المدينة تتمتّع بصلاحية مراقبة الخزّانات، من دون ترخيص رسمي من سلطات الحكم العسكري. وأصبح بالتالي خط مياه رام الله الرئيسي موجّهاً نحو المستوطنة اليهودية، وجرى تمديد فرع منه إلى المدينة. والمقصود من كلام كريم خلف هو أن أدوات «معاقبة» السكان الفلسطينيين تكاثرت بيد سلطات الاحتلال، إذ تستطيع هذه الأخيرة أن تحول دون وصول المياه إلى المدينة، فيما لو قام سكانها بتسيير أية تظاهرة احتجاج ضد الاحتلال.

وتقوم الآن، مضخّات الماء التابعة لشركة «مكوروت»، الممتدة على طول خط حدود العام ١٩٤٨، بضخ حوالي ٩٥٪ من مياه الضفة الغربية، تلبي في مجموعها حوالي ٣٠٪ من حاجة إسرائيل للمياه. والمعروف أن التفاصيل المتعلّقة بمعدّلات استهلاك المستعمرات اليهودية التي أقيمت في الأراضي المحتلّة، تجري إحاطتها بكتمان شديد وكأنها من الأسرار العسكرية. إلا أن آخر رقم معلن هو ١٧ مليون متر مكعب سنوياً. غير أن خبراء بلديات مدن الضفة الغربية يقولون ان الأقرب إلى الدقّة هو رقم ٢٧ مليون متر مكعب سنوياً، تلبي حاجات ما لا يزيد عن ٢٠٠٠٠ من المستوطنين اليهود. ومقابل ذلك، لا تسمح سلطات الدولة اليهودية لحوالي ثلاثة أرباع المليون من عرب الضفة الغربية باستهلاك سنوي يزيد عن ٣٠ مليون متر مكعب، وهي النسبة التي كانت مخصّصة لاستهلاكهم فيما قبل العام ١٩٦٧.

وفي معرض محاولاتها للدفاع عن هذه السياسة العنصرية، تقدّم سلطات الاحتلال عدداً من المبرّرات غير المقنعة. فمن ناحيته، يدّعي رئيس «هيئة المياه» الإسرائيلي مئير بن-مئير أن مزارعي الضفة الغربية ليسوا أكثر سوءاً من يهود إسرائيل «الذين لم يسمح لهم بالحصول على معدّلات إضافية من المياه». والذي يؤكّد بطلان هذا الإدّعاء هو أن نسبة ٥٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة يجري إرواؤها، في حين أن معدّل هذه الأراضي المروية في الضفة الغربية لا يزيد عن ٤٪. وتدّعي سلطات الاحتلال، أيضاً، أن القيود المفروضة على موارد المياه العربية «هي موروثة من السلطات الاردنية» التي كانت تدير شؤون الضفة حتى العام ١٩٦٧. وبغض النظر عن صحة هذا الإدّعاء، أو عدمه، فإن ما كانت تقوم به السلطات الاردنية، في أسوأ الأحوال، هو منع المزارعين الفلسطينيين من حفر آبار جديدة تقترب مواقعها من مواقع الآبار القائمة. والذي يحدث، منذ العام ١٩٦٧، هو أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد زادت من حدّة هذه القيود على السكان العرب، في حين أنها لا تشمل حرية تحرّك سكان المستوطنات اليهودية.

من ناحية أخرى، تدّعي سلطات الاحتلال أن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية تقوم بسحب المياه من مخازن ماء جوفية بالغة العمق «لا يستطيع العرب الوصول إليها». وهذا غير صحيح، إذ أنه حتى السلطات الاردنية كانت تقوم بأعمال الحفر للوصول إلى هذه المخازن الجوفية العميقة عندما وقعت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وعندما حاول رؤساء بلديات الضفة الغربية متابعة هذه الأعمال بعد الاحتلال، جوبهوا بقبضة سلطات الاحتلال تمنعهم من القيام بذلك. ويضاف إلى ذلك، انه في الوقت الذي تعلن الدولة اليهودية فيه بسط سيادتها فوق كل الضفة الغربية، تُظهر استعدادها للإنفاق على حفر آبار جديدة لتفيد منها المستوطنات اليهودية فقط، وليس المزارعين الفلسطينيين.